Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. 64, Part (2): 649-665
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.64.2.34

Tikrit Journal of Administrative and Economics Sciences
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية
ISSN: 1813-1719 (Print)

Measure and analyze financial safety indicators and their impact on financial stability using the Altman model: An applied study of a sample of Iraqi commercial banks for the period 2014-2022

Abdullah Mhaimeed Hawas*
Presidency of Tikrit University

Keywords:
Financial safety, capital adequacy, asset quality, financial stability.

A R T I C L E I N F O

Article history:
Received 22 Oct. 2023
Accepted 23 Nov. 2023
Available online 31 Dec. 2023

©2023 THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

*Corresponding author:
Abdullah Mhaimeed Hawas
Presidency of Tikrit University

Abstract: This study aims to measure and analyze the financial safety indicators of Iraqi banks listed on the Iraqi Stock Exchange and their impact on financial stability, Two indicators were taken as a representative of financial safety, which are (asset quality standard, capital adequacy standard), and one indicator was taken to represent financial stability, which is the Altman model. The research sample consisted of (4) commercial banks, and the official financial reports published in the Iraq Stock Exchange were relied on for (9) years and for the period (2014-2022). The (analytical descriptive) method was used to read the data and extract the results of this study, and the data was analyzed using Excel and SPSS programs that were collected through the published budget of the research sample banks. The question revolved around: Do financial safety indicators have an impact on the banking stability of the commercial banks in the study sample?. A set of results were reached, namely: Compared to the international standards of the Basel III Committee and the directives of the Central Bank, the capital adequacy ratios of the research sample of banks are very high, and the asset quality ratios of commercial banks are not homogeneous or close. This is due to: Banks allocate funds from their balances to confront the risks of credit default. The study recommends conducting periodic evaluations of Iraqi commercial banks to assess the stability of the financial and banking sector using overall and multiple early warning indicators, and recommends that supervisory authorities formulate appropriate policies to enhance the stability of banks, and thus Enhancing the stability of the banking sector. Striving to provide the appropriate environment for this and correct deviations when they occur to prevent default and bankruptcy.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. 64, Part (2): 649-665
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.64.2.34

قياس وتحليل مؤشرات السلامة المالية وأثرها في الاستقرار المالي باستخدام نموذج Altman: دراسة تطبيقية لعينة من المصارف التجارية العراقية للفترة 2014-2022

عبدالله محيميد حواس
رئاسة جامعة تكريت

المستخلص

تهدف هذه الدراسة إلى قياس وتحليل مؤشرات السلامة المالية للمصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وأثرها على الاستقرار المالي، وتم أخذ مؤشرين كممثل للسلامة المالية وهي كل من (معيار جودة الموجودات، معيار كفاية رأس المال) بعدّهم مؤشرين للقوة والمتانة المالية ومؤشر واحد كممثل للاستقرار المالي وهو نموذج Altman. وكانت عينة البحث مكونة من (4) مصارف تجارية، وتم الاعتماد على التقارير المالية الرسمية المنشورة في سوق العراق للأوراق المالية لـ (9) سنوات وللمدة (2014-2022). تم استخدام أسلوب (الوصفي التحليلي) لقراءة البيانات واستخلاص نتائج هذه الدراسة، وتم تحليل البيانات باستخدام برامج Excel وSPSS التي تم جمعها من خلال الميزانية المنشورة للبنوك عينة البحث. وكان السؤال يتمحور حول: هل لمؤشرات السلامة المالية لها تأثير على الاستقرار المصرفي للبنوك التجارية في عينة الدراسة. وتم الوصول إلى مجموعة من النتائج وهي: مقارنة بالمعايير الدولية للجنة بازل 3 وتوجيهات المصرف المركزي، فإن نسب كفاية رأس المال لعينة البحث من المصارف مرتفعة للغاية، كما أن نسب جودة الموجودات للبنوك التجارية ليست متجانسة أو متقاربة. ويرجع ذلك إلى: أن المصارف تخصص الأموال من أرصدتها لمواجهة مخاطر التخلف عن سداد الائتمان، وتوصي الدراسة بإجراء تقييمات دورية للمصارف التجارية العراقية لتقييم استقرار القطاع المالي والمصرفي باستخدام مؤشرات الإنذار المبكر الإجمالية والمتعددة، وتوصي بأن تقوم الجهات الرقابية بصياغة السياسات المناسبة لتعزيز استقرار المصارف، وبالتالي تعزيز استقرار القطاع المصرفي. والسعي لتوفير البيئة المناسبة لذلك وتصحيح الانحرافات عند حدوثها لمنع التعثر والإفلاس.

الكلمات المفتاحية: السلامة المالية، كفاية رأس المال، جودة الموجودات، الاستقرار المالي.

المقدمة

حدثت أزمات مالية عديدة في تاريخ الاقتصاد العالمي، وكان لهذه الأزمات تأثير واضح على اقتصاديات معظم دول العالم، الأمر الذي دفع العديد من الباحثين لدراسة أسباب هذه الأزمات، وأحد مسببات هذه الأزمات هي "أداء المصرف" ويعد المحور الرئيسي لهذه الأزمات. نظرًا للأهمية الاقتصادية والتكاليف الهائلة للبنوك، فقد زاد الاهتمام بالقضايا المصرفية وبدأ تنظيم المصارف. يعد النظام المصرفي من الأنظمة المالية في الدولة وقوته تدل على قوة الاقتصاد المالي، والنظام المصرفي يجمع المدخرات والأموال الفائضة ويستثمرها. فكلما كان النظام المصرفي والمالي أكثر كفاءة، كان التوظيف واستثمار الأموال أكثر استقرارًا من وجهة النظر الاقتصادية للدولة بشكل عام والمصرف بشكل خاص. ودعت بازل الدولية والمصارف المركزية إلى البحث عن نظام ضوابط للتحوط من أجل حماية المصارف وأموال المودعين لأن المصارف تتميز برأس مالها الصغير مقارنة بحجمها. يتم إيداع الأموال في بنوكها الخاصة، لأنها مؤسسات مالية تعتمد على أموال الآخرين في العمل،

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. 64, Part (2): 649-665
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.64.2.34

وبالتالي فإن نسبة كفاية رأس المال وجودة الموجودات كمؤشرات يمكن أن تعزز ثقة الناس في المصرف وتزيد من إمكانية جذب ودائع كافية لحماية المصرف. لتنفيذ الأنشطة المختلفة لإفساح المجال كاملاً للقيام بدور الوسطاء الماليين. وتم تقسيم الدراسة على ثلاثة مباحث، تضمن الأول الاطار العام للدراسة، وتناول المبحث الثاني التأطير النظري لمتغيرات الدراسة أما المبحث الثالث تضمن الجانب العملي واثبات الفرضيات.

المبحث الأول: الإطار العام للدراسة

أولاً. مشكلة الدراسة: من أجل تجنب الأزمات المالية ومواجهتها والحد من تأثيرها السلبي، تحتاج المصارف إلى إيلاء أهمية لنسب السلامة المالية لتحقيق مستوى جيد من كفاية رأس المال وجودة الموجودات بما يتماشى مع النسب القياسية التي تضمن القوة المالية وتمكن المصارف من مواجهة الأزمات، ومن ثم الوصول إلى وضع تكون فيه المصارف مستقرة مالياً، فإن مشكلة الدراسة يمكن صياغتها في السؤال الرئيسي: هل لمؤشرات السلامة المالية لها تأثير على الاستقرار المصرفي للبنوك التجارية في عينة الدراسة؟ ويتفرع السؤال الرئيسي إلى مجموعة من الأسئلة الآتية:

- هل توجد علاقة تأثير بين مؤشرات السلامة المالية في الاستقرار المالي؟
- هل لجودة الموجودات لها تأثير على الاستقرار المالي؟
- هل لكفاية رأس المال لها تأثير على الاستقرار المالي؟

ثانياً. مخطط الدراسة: يُقدم مخطط الدراسة الحالي خريطة نموذجية لمسار هذه الدراسة والطرق التي سيسلكها الباحث، ويعد ايضاحاً للمتغيرات التي سيتم دراستها وتحليلها وايجاد العلاقة السببية التي يتكون منها النموذج ويمكن عرض مخطط الدراسة في الشكل رقم (1).

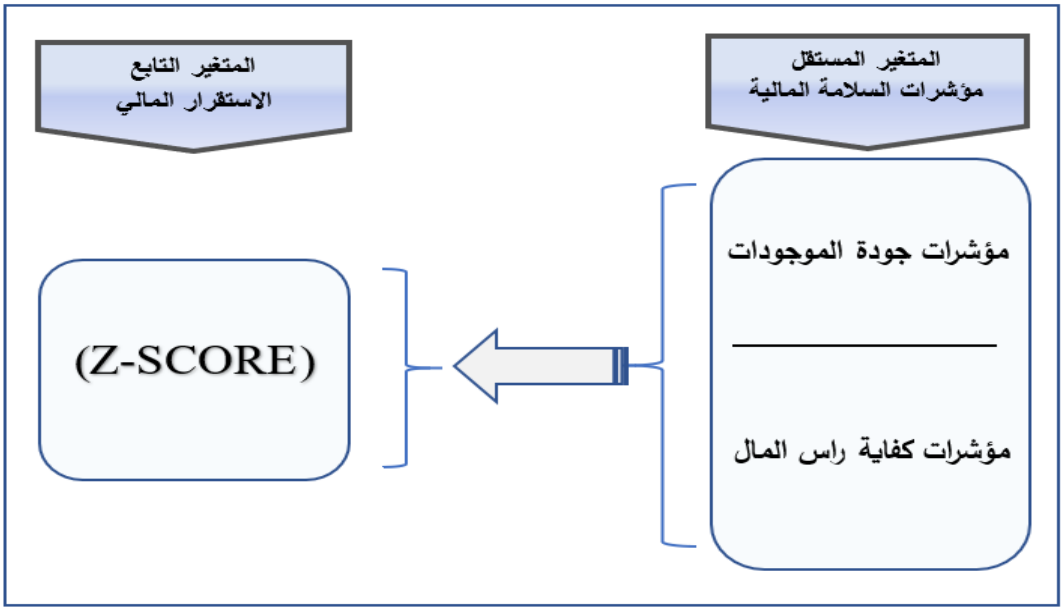

الشكل (1): المخطط الفرضي للدراسة

المصدر: من اعداد الباحث

ثالثاً. فرضيات الدراسة: بناءً على مشكلة البحث وأسئلته نقترح الفروض الآتية:

1. هناك علاقة تأثير ذات دلالة معنوية بين مؤشرات جودة الموجودات والاستقرار المالي.
2. هناك علاقة تأثير ذات دلالة معنوية بين مؤشرات كفاية رأس المال والاستقرار المالي.

رابعاً. أهمية الدراسة: تنبع أهمية الدراسة من أهمية المتغيرات المستقلة والتابعة على النحو الآتي:

1. الكشف عن أهم مؤشرات القوة والمتانة المالية كأداة إنذار مبكر عندما تواجه المصارف مخاطر.
2. لحل قضية الاستقرار المالي، يعد هذا من أحدث وأهم الموضوعات التي اهتمت بها المؤسسات المالية الدولية، وخاصة المصارف المركزية في مختلف البلدان، مع التحرير المالي وانفتاح الدول في جميع أنحاء العالم.
3. يتضح من نتائج الدراسة وتوصياتها أن أهمية الدراسة للقطاع المصرفي العراقي ستعود بالنفع الكبير على إدارة المصرف في اتخاذ العديد من القرارات المستقبلية.

خامساً. أهداف الدراسة: الغرض من البحث ينبع من أساس سؤال المشكلة لتحقيق أهدافه على النحو الآتي:

1. تهدف الدراسة إلى تقييم المصارف العراقية المدرجة في البورصة من خلال مؤشرات السلامة المالية وفهم مدى تطبيق المصارف للمعايير الدولية. وقياس الاستقرار المصرفي ومعرفة المصارف الأكثر استقرارا، بهدف تحديد العلاقة المؤثرة بين متغيرات البحث المتمثلة في التشخيص (جودة الموجودات، كفاية رأس المال، والاستقرار المالي).
2. إجراء تحليل لكفاية رأس المال وتحليل جودة الموجودات بناءً على النسب المالية التي تعكس على أفضل وجه للقوة المالية لبنوك عينة البحث ومتانة رأس مال المصرف وتوضيح أثرها في الاستقرار.
3. توضيح أهمية مؤشرات السلامة المالية لأصحاب المصلحة في المصارف العراقية ودورها في تقييم أداء المصرف وتحديد نقاط القوة والضعف.

سادساً. مجتمع وعينة الدراسة: يتكون مجتمع البحث من القطاع المصرفي العراقي وعينة البحث تتكون من (4) بنوك تجارية من مجموعة المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، والتي تمثل مجتمع البحث هي (مصرف بغداد، بنك الاستثمار العراقي، بنك الخليج، مصرف الاتحاد العراقي)، تم اختيار بنوك عينة الدراسة عشوائياً (عينة عشوائية) بهدف توفير فرص متكافئة. لجميع المصارف للمشاركة ولأغراض البحث وتحليل وضعها المالي، تم الاعتماد على التقارير المالية الرسمية الصادرة عن سوق العراق للأوراق المالية لمدة (9) سنوات وفترة (2014-2022)

المبحث الثاني: الإطار النظري للدراسة

المطلب الأول: السلامة المالية

اولاً. مفهوم السلامة المالية: أثارت الاضطرابات المالية في النصف الثاني من التسعينيات الكثير من التفكير حول كيفية تعزيز النظام المصرفي العالمي، لذلك طلب صندوق النقد الدولي من الدول الأعضاء تقييم سلامة أنظمتها المصرفية كجزء من إطاره. عملها الرقابي، بما في ذلك إعداد وسائل تقييم سلامة النظام المالي (يوسف، 2019: 289)، لا يزال تحليل استقرار المصارف في مهده مقارنة بتحليل الاستقرار النقدي والاقتصادي الكلي، وكل من يحاول معالجة الموضوع يدرك أنه لا يوجد حاليًا نموذج أو إطار تحليلي مقبول على نطاق واسع لتقييم سلامة المصارف، بسبب العقد الحالي. أصبح الاستقرار المصرفي هدفاً متزايد الأهمية، حيث إن هناك العديد من المؤسسات الدولية المهتمة بالاستقرار النقدي والمالي، وأهمها صندوق النقد الدولي وبنك التسويات الدولية، اللذان يصدران بانتظام التقارير ومحاولة زيادة استقرار المصارف. (بوهريرة ومصطفى، 2017: 107-126)، يعرّفها صندوق النقد الدولي (IMF) على أنها مؤشرات (IFS): وهي مؤشرات تقيس الوضع الحالي والمالي للمؤسسات المالية وتسعى باستمرار إلى سلامتها (المؤسسات المالية للبلدان والشركات)،

حيث تنظر في آليات عملها. والمؤسسات الفردية والجماعية والأسواق التي يعمل ويحكم فيها النظام المالي. تُستخدم بياناتها في المؤشرات المالية وتهدف إلى دعم النظام المالي من خلال "التحوط الكامل"، أو إلى حد ما. مستوى "التحوط الجزئي" الذي تعتمده مؤسسة مالية أو بنك أو بنوك لتقييم نقاط الضعف والقوة في نظام أو مؤسسة مالية (International Monetary Fund, 2006). يعرفه صندوق النقد العربي (AMF) بأنه نظام يعتمد على مؤشرات عدة للتحليل والرقابة المالية في دول مختلفة، والشكل الحالي مشابه لنظام (CAMELS) والذي يمثل الرقابة المصرفية ويحدد درجة التصنيف الائتماني للبنوك.

يرى الباحث أن السلامة المالية يمكن تعريفها على أنها جميع الضوابط الوقائية التي تتبناها المصارف من خلال سلسلة من المؤشرات للحفاظ على سلامة الوضع المالي للبنك، مما يساعد على تجنب الأزمات المصرفية.

ترتكز السلامة المالية على خمس ركائز رئيسية وكما يأتي: (يوسف، 2019: 290)

1. حالة الاقتصاد الكلي مستقر.
2. تحسين الرقابة على المؤسسات المالية.
3. سلامة الأسواق والمؤسسات المالية.
4. البنية التحتية قوية وآمنة.
5. شبكة الأمان المالي فعالة.

ثانياً. الأهمية لمؤشرات السلامة المالية: السلامة المالي في المصارف مهمة في سياق تطوير السياسة المالية والاقتصادية. هناك أكثر من اثني عشر بنكًا مركزيًا والعديد من المؤسسات المالية، بما في ذلك بنك التسويات الدولية وصندوق النقد الدولي، الذين يصدرون بانتظام تقارير حول الاستقرار المصرفي والسلامة ويخصصون جزءًا من أنشطتهم لدراسة السلامة المصرفية والاستقرار والعمل على تحقيق ذلك. الهدف. (محمد وختلان،2021: 209)، مؤشرات السلامة المالية هي نتاج أزمة، أي الأزمة الآسيوية، وقد انهارت الأنظمة المالية في العديد من البلدان. وعندما يوشك الوضع على الانهيار، تحتاج المصارف المركزية والصناديق العالمية والخبراء المعنيون بالاقتصاد والتمويل إلى المطلوب. لمنع الانهيار، لكن المشكلة الكبيرة التي واجهوها كانت عدم وجود بيانات حديثة وكافية للبنوك والمؤسسات وتمويل النظام، مما أدى إلى تفاقم المشكلة وحلها في النهاية. خرج صندوق النقد الدولي بعد إجراء الإحصاء، وكانت النتيجة أن المؤشرات المالية هي مؤشرات لقياس السلامة المالية للمؤسسات، لذلك فإن دور المؤشرات المالية مهم للغاية، ودورها يتمثل بتوفير البيانات الأساسية اللازمة لاتخاذ القرار. وإجراء تحليل لقياس السلامة المالية للمؤسسة. المصرف أو النظام بأكمله، وبذلك تظهر درجة استقرار النظام المالي ونقاط ضعفه، وبعد تحليل بيانات النظام يمكن مقارنته مع الأنظمة الأخرى للحصول على المعلومات والبيانات التي ستمكن الأنظمة الضعيفة من تقييم عملها. وتقوية نشاطهم. (العميد، 2009)، لذلك يمكن عرض أهمية مؤشرات السلامة المالية على النحو الآتي: (بوهريرة ومصطفى، 2017: 109)

1. يوفر إمكانية تقييم السلامة المالية للنظام المصرفي بناءً على مؤشرات كمية حقيقية.
2. ترسيخ مبادئ الشفافية والإفصاح من خلال هذه المؤشرات، وإتاحة جميع المعلومات للمتعاملين في السوق وخارجه.
3. تسمح هذه المؤشرات بمقارنة الأداء المالي من خلال تطبيق مؤشرات من دول مختلفة.

4. تطبيق هذه المؤشرات يمكن أن يكشف عن مخاطر العدوى المالية، وبالتالي التخفيف تأثيره الموحد.
5. كمؤشر إنذار مبكر للاختلالات أو الأزمات داخل وخارج المصرف.

ثالثاً. المؤشرات المستخدمة في قياس السلامة المالية: في "الإرشادات المالية" لعام 2006، حدد صندوق النقد الدولي ستة مؤشرات للسلامة المالية لتقييم حالة القطاعات (المالية - غير المالية). (حسن، 2022: 75) في هذه الدراسة سيتم الاعتماد على مقياسين للسلامة المالية وهما:

1. **مؤشر جودة الموجودات:** جودة الموجودات تعُد جانبًا مهمًا لتقييم القوة المالية للبنك. الهدف الأساسي لقياس جودة الموجودات هو تحديد مكونات الموجودات غير العاملة (NPA) كنسب مئوية من مجموع الموجودات. وتعكس جودة المحفظة الائتمانية ربحية المصرف. (Aspal & Dhawan, 2016: 12)، تعتمد جودة الموجودات بشكل خاص على جودة القرض، حيث تشكل هذه الموجودات حصة كبيرة من إجمالي الميزانية العمومية للبنك، ويتم قياس جودة القرض من خلال نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض، حيث تعتبر القروض أهم عنصر في الموجودات، مما يعكس نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض. يعد إجمالي القروض المملوكة للبنوك مؤشرًا مهمًا للتقييم، ولكن النسبة الأعلى تعكس أيضًا هيكل أصول أكثر حساسية. (Roman, Sargu, 2013: 705).

تعد الموجودات أهم جزء من الأنشطة المصرفية حيث تلعب دوراً فعالاً في توجيه أنشطة وعمليات المصرف لتحقيق الإيرادات وتوليد الدخول. ومؤشر جودة الموجودات يمثل: (محمد وختلان، 2021: 211)

أ. مدى التزام المصارف بسياسات الائتمان والاستثمار.
ب. محفظة الخاصة بالقروض والفعالية في إدارتها والإجراءات والضوابط المعمول بها.
ج. المواعيد النهائية لسداد القروض المتعثرة وإجراءات إعادة جدولة القروض.
د. المخاطر المرتبطة بأقصى نسبة ائتمان للمقترضين.
ه. مقدار التخصيصات المخصصة لتغطية الخسائر الائتمانية المتعثرة والقروض. بجانب نسبة الديون المتعثرة إلى إجمالي رأس المال.
و. الأساليب المستخدمة لإدارة الموجودات الأخرى مثل الموجودات الثابتة واستثمارات المحفظة الورق التجاري، إلخ.

ويمكن قياس جودة الموجودات من خلال المؤشر الآتي:

$$\text{جودة الموجودات} = \frac{\text{القروض المتعثرة}}{\text{اجمالي القروض}}$$

2. **مؤشر كفاية راس المال:** مؤشر نسبة كفاية رأس المال هو مقياس للقوة المالية للبنك ويركز على الحالة العامة لرأس مال المصرف لحماية المودعين من الخسائر المصرفية المحتملة الناجمة عن الأزمات. رأس المال هو وسيلة لحماية المصارف من الخسائر. (Nimalathasan, 2008: 142)، تعد كفاية رأس المال مقياسًا مهمًا "للأمان" بالنسبة للبنوك ومؤسسات الإيداع لأنها تعمل كعازل أو حاجز لامتصاص الخسائر. بسبب التطور المستمر للسوق العالمي، قد تنشأ العديد من المخاطر بسبب تعرض العمل المصرفي فيما يتعلق بنوع وطبيعة مصدر الأموال والعوامل الداخلية المتعلقة بالأعمال المصرفية وأنشطتها الإدارية أو عوامل أخرى. مع الأخذ في الاعتبار خصوصية العمل المصرفي

والبيئة التي يعمل فيها المصرف يمكن توضيح أهمية نسب كفاية رأس المال المصرفي من ثلاثة جوانب رئيسية: (محمد وختلان، 2021: 209).

- إدارة المصرف مع التركيز على كفاية رأس المال لجذب أصحاب الودائع والمستثمرين وكذلك المقترضين.
- يهتم المودعون بقوة المصارف وملاءتها المالية، وحماية ودائعهم من خلال المقارنة برأس المال والاحتياطيات بمبلغ ودائعهم.
- أخيرًا، يولي المصرف المركزي اهتمامًا لنسبة كفاية رأس المال لضمان عدم إفلاس المصرف، وبالتالي لعب دور في حماية أموال المودعين والمساهمين.

ويمكن قياس الكفاية الخاصة برأس المال من خلال المؤشر الآتي:

$$\text{كفاية راس المال} = \frac{\text{رأس المال التنظيمي}}{\text{الموجودات المرجحة بالمخاطر}}$$

المطلب الثاني: الاستقرار المالي

اولاً. مفهوم الاستقرار المالي: ولكي تلعب المصارف دورًا مهمًا وفعالًا في الحياة الاقتصادية، من الضروري السعي نحو قطاعاً مصرفياً مستقراً وقوي قادر على توفير التمويل لمختلف القطاعات الاقتصادية للقيام بالأنشطة المختلفة وتقديم كافة الخدمات المصرفية. كما إن هناك حاجة إلى تنظيم هذا القطاع (المصرفي) بهدف الحفاظ على متانة وسلامة المركز المالي للبنوك وتحقيق الصلابة والاستقرار في الصناعة المصرفية. (عوض ومحمد، 2022: 607)، أنشأت العديد من المصارف المركزية حول العالم إدارات للاستقرار المالي، وبدأت في نشر تقارير الاستقرار المالي، واعتمدت تعريفات محددة لتزويدها ببعض الإرشادات لحماية الاستقرار المالي. (احمد،2021: 204)

يُعرَّف الاستقرار المالي بأنه قدرة النظام المالي وجميع مؤسساته على الاستمرار في أداء وظائفه الرئيسية المتمثلة في تعبئة المبالغ وتقديم الائتمان وتسوية جميع المدفوعات، خاصة في أوقات الأزمات. يمكن النظر إلى الاستقرار المالي على مستويين: المستوى الكلي (استقرار الصناعة) والمستوى الجزئي "استقرار المؤسسة". (خريص،2023: 197)، يشير الاستقرار المالي في هذا المعنى إلى ضمان سلامة وقوة عمل مختلف مكونات النظام المالي، مما ينعكس إيجاباً على الاستقرار الاقتصادي. يمكن تعريف المصرف المستقر ماليًا على أنه بنك يمكنه تحديد وتقييم المخاطر المختلفة التي قد يواجهها والتحوط ضدها أو امتصاص تأثيرها السلبي، وبنك يمكنه الوفاء بالتزاماته تجاه جميع العملاء وتقديم الخدمات. سواء كان ذلك في المواقف العادية أو غير العادية، تمتع بخدمات مصرفية متنوعة بكل سهولة ويسر، (محمد، 2022: 6). يمكن تعريف الاستقرار المالي بأنه الحالة التي يكون فيها الجهاز المصرفي قادرا على تحمل الازمات المالية من خلال تجنب الصدمات المالية أو امتصاص آثارها السلبية بكفاءة دون تدمير أو إضعاف دور "الوساطة المالية" (عوض ومحمد، 2023: 59).

ثانياً. مظاهر عدم الاستقرار المالي هناك مجموعة من الأعراض التي تشير إلى عدم الاستقرار المالي للبنك، وفيما يأتي تفسيرات لبعض منها:

1. ذعر المصرف: هو رد فعل عملاء المصارف على بنك يمر بأزمة، مما يدفعهم إلى التسرع في سحب ودائعهم، مما يؤثر باحتياطيات المصرف ويؤدي بالتالي إلى أزمة سيولة. (خريص، 2023: 198).

2. نسبة عالية من الديون المتعثرة: تعتبر النسبة المرتفعة للديون المتعثرة مؤشرًا قويًا على عدم الاستقرار المالي، لذلك يجب على المصارف إبقاء هذه النسبة منخفضة قدر الإمكان (مرابط وخناش، 2020: 228-242).
3. ظروف العسر "الضائقة المالية": يعني أنه بالرغم من أن إجمالي أصول المؤسسة يتجاوز إجمالي المطلوبات، إلا أنها غير قادرة على سداد ديونها، وفي هذه المرحلة مع تراجع ربحية المصرف وتدفق النقد، قد تضطر إلى بيع بعض الموجودات. أصولها كافية للوفاء بالتزاماتها المستحقة والطارئة حتى لا تفقد أهليتها الائتمانية (Hassanpour & Ardakani, 2017: 213-219).
4. الفشل المالي: هو المرحلة التالية في مرحلة الضائقة المالية، والتي يصل فيها المصرف، فضلا عن تراكم كبير للخسائر، إلى النقطة التي يصبح فيها معسراً، وتنخفض القيمة السوقية لأصوله أكثر من القيمة السوقية لديونه، ولا يمكنها سداد جميع ديونها حتى لو تم بيع جميع الموجودات، قيمة رأس المال السلبية، قريبة من الإفلاس (خريص، 2023: 198).
5. الإفلاس: الإقرار القانوني بعدم قدرة المصرف على سداد ديونه أو التوقف عن ممارسة أنشطته تمهيداً لتصفية أصوله وسداد ديونه عند استحقاقها (Onakoya & Ayooluwam, 2017: 706).

ثالثاً. مؤشرات الاستقرار المالي: أظهرت الدراسات السابقة حول الاستقرار المالي أن هناك العديد من المؤشرات للتعبير عن الاستقرار المالي على مستوى المصرف، بما في ذلك نموذج ألتمان، ونموذج ميرتون، والنموذج الاحترازي، ونموذج تكساس، إلخ. تم قياس هذه الدراسة باستخدام نموذج الاستقرار الكمي Altman (Z-SCORE). لأنه أحدث وأدق مقياس للاستقرار المالي للبنك، ولأنه يساعد على فهم ما إذا كان المصرف يواجه إخفاقًا ماليًا، في حين أن المقاييس الأخرى تقيس مدى التعرض لمشاكل السيولة للبنك. (غصان وقندوز، 2021: 8)، وامكانية قياس الاستقرار المالي وفق المعادلة التمان المعدل كما يأتي (ابوخريص، 2023: 199):

$$Z - Score = 0.717X1 + 0.847X2 + 3.017X3 + 0.420X4 + 0.998X5$$

حيث إن:

X1= رأس المال العامل / اجمالي الموجودات.

X2= الأرباح غير الموزعة / اجمالي الموجودات.

X3= الربح التشغيلي قبل الفوائد والضرائب/ اجمالي الموجودات.

X4= القيمة السوقية لحقوق الملكية / اجمالي الموجودات.

X5= الإيرادات / اجمالي الموجودات

وبعد تحديد معادلة الاحتساب قام التمان بتقسيم المصارف على المستويات الثلاثة الآتية: (Karaca, 2017: 15)

- المنطقة الحمراء: هي المنطقة ذات قيمة (Z-SCORE) أصغر من 1.2.
- المنطقة الرمادية: هي المنطقة ذات قيمة (Z-SCORE) تتراوح بين 2.99 – 1.2.
- المنطقة الخضراء: هي المنطقة ذات قيمة (Z-SCORE) أكبر من 2.99.

وفقًا للنموذج، كلما كانت قيمة (Z-SCORE) أكبر من 1.2، يزداد استقرار المصرف، ولكن إذا كانت النتيجة أصغر، يزداد احتمال تعرض المصرف للإفلاس.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. 64, Part (2): 649-665
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.64.2.34

المبحث الثالث: الإطار العملي للدراسة

بعد حل عرض مفاهيم السلامة المالي والاستقرار المالي نظريًا، يتم تحليل النتائج المستخرجة ومناقشتها وفقًا للتحليل المالي والمعياري لعينة البحث من المصارف الممثلة في (مصرف بغداد، وبنك الاستثمار العراقي، وبنك الخليج، ومصرف الاتحاد العراقي)، وللحصول على درجة ارتباط متغيرين في شكل نسبة: مؤشر السلامة المالية كمتغير مستقل، وZ-SCORE للاستقرار المالي كمتغير تابع، واختبار التأثير على المتغيرات: وبحسب قيمة (Sig) وكذلك لاختبار الفروض في حالة القبول أو الرفض على النحو الآتي:

اولاً. نتائج قياس وتحليل مؤشرات السلامة المالية والاستقرار المالي: بأخذ التقارير المالية السنوية التي تصدرها المصارف التجارية كعينة بحث للتحليل المالي، يوضح الجدولان رقم (1) و(2) النسب المئوية لمؤشرات السلامة المالية.

الجدول (1): النسب المئوية لمؤشرات السلامة المالية المتمثلة بنسبة كفاية راس المال

السنة / المصرف	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	المعدل
مصرف الخليج	128%	116%	113%	140%	176%	93 %	69%	27%	29%	99%
مصرف الاستثمار العراقي	130%	140%	192%	151%	119%	116%	125%	80%	91%	127%
مصرف بغداد	37%	40%	74 %	83%	82%	62 %	73%	48%	49%	60%
مصرف الاتحاد العراقي	68%	49%	55%	58%	60%	61%	59%	60%	65%	59%

المصدر: من أعداد الباحث.

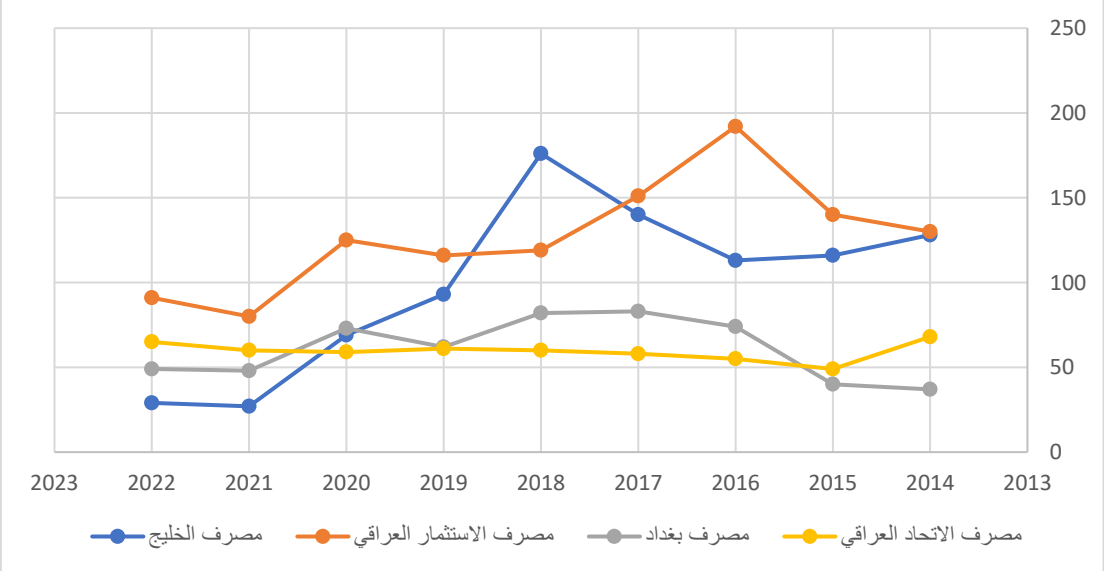

الشكل (2): النسب المئوية لمؤشرات السلامة المالية المتمثلة بنسبة كفاية راس المال

بالرجوع إلى الجدول رقم (1) والشكل رقم (2) نلاحظ النقاط الآتية:

- تحافظ المصارف التي تم اختيارها لعينة البحث على نسب عالية لكفاية رأس المال أعلى من نسبة 12.5% التي حددها المصرف المركزي العراقي ونسبة 8% التي حددتها لجنة بازل 3 مما يدل على

متانتها وقوتها. مقاسة بنسبة رأس المال إلى إجمالي الموجودات المصارف الخطرة في عينة الدراسة، مما يعكس قدرتها العالية على مواجهة الصدمات والاضطرابات التي قد تواجهها وامتصاصها، فضلاً عن قدرتها العالية على استخدام رأس المال الذي يتعين عليه التعامل لمجابهة المخاطر والخسائر المتعلقة بالموجودات الخطرة.

- يعتبر مؤشر كفاية رأس المال لبنك الاستثمار العراقي الأعلى بين عينة المصارف خلال فترة الدراسة، حيث وصل إلى 192% في عام 2016، ولديه قدرة عالية نسبيًا على تحمل المخاطر المحتملة والمخاطر المفاجئة واستيعابها. والقدرة على حماية أموال المودعين والمساهمين تكون مرتفعة نسبياً.
- حقق بنك الخليج العراقي أدنى مؤشر كفاية رأس المال بين المصارف في عينة البحث لجميع السنوات المدروسة، حيث بلغ 27% في عام 2021، رغم أنه أفضل من النسبة التي حددها المصرف المركزي العراقي، مقارنة بالمصارف الأخرى في عينة الدراسة. البحث النسبة ليست جيدة، مما يشير إلى أن المصرف لديه نشاط ضعيف ونسبة عالية من الموجودات الخطرة مقارنة برأس ماله الخاص.
- تراوح المؤشر لنسبة كفاية رأس المال لعينة البحث بين 192% و27%، مما يشير إلى أن المصارف في عينة البحث لديها اهتمامات واضحة في الحفاظ على مؤشر نسبة كفاية رأس المال المرتفعة بين عامي 2014 و2022.

الجدول (2): النسب المئوية لمؤشرات السلامة المالية المتمثلة بنسبة جودة الموجودات

السنة / المصرف	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	المعدل
مصرف الخليج	3%	25%	3%	25%	90%	59%	50%	44%	40%	38%
مصرف الاستثمار العراقي	9%	8%	11%	6%	5%	4%	3%	4%	4%	6%
مصرف بغداد	21%	25%	53%	49%	9%	20%	29%	32%	40%	30%
مصرف الاتحاد العراقي	4%	3%	5%	2%	2%	3%	4%	5%	4%	4%

المصدر: من أعداد الباحث

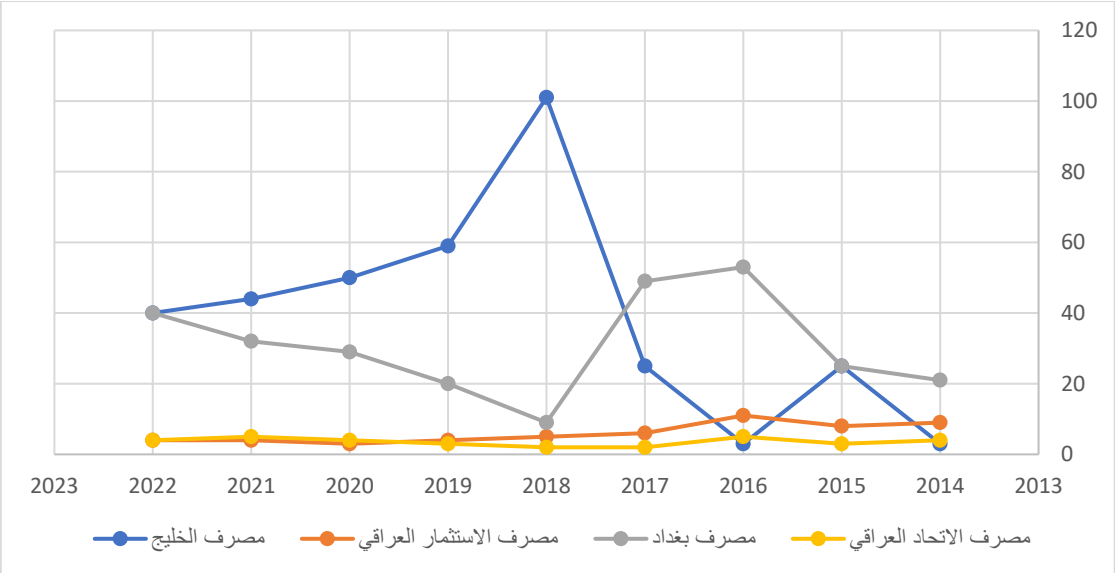

الشكل (3): النسب المئوية لمؤشرات السلامة المالية المتمثلة بنسبة جودة الموجودات

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. 64, Part (2): 649-665
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.64.2.34

بالرجوع إلى الجدول رقم (2) والشكل رقم (3) نلاحظ النقاط الآتية:

تم تحليل مؤشرات جودة الموجودات في الجدول أعلاه من خلال قسمة القروض المتعثرة على إجمالي مبلغ القروض، وإن أقل نسبة جودة للأصول بين عينة المصارف في الدراسة. كانت من نصيب بنك الاتحاد العراقي، حيث بلغت نسبة جودة الموجودات للبنك 2%، مما يعني أن نسبة القروض المتعثرة التي يواجهها المصرف صغيرة جدًا، مما يدل على قدرة المصرف على التعافي واسترداد امواله وتحقيق أهدافه. بالنظر إلى المصارف وعينة البحث وجميع السنوات التي تمت دراستها، فإن أعلى نسبة لجودة الموجودات هي بنك التنمية والاستثمار الخليجي، والتي وصلت إلى 90% في عام 2018، ويفسر ذلك أن المصرف لا يمكنه استرداد قروضه المعدومة والمشكوك في تحصيلها، ويحتاج المصرف إلى مراجعة قرار تمديد القرض وتحليل مخاطر الائتمان بدقة، لأنه يتوقع أنه قد يواجه مخاطر القرض إذا استمر على هذا النحو.

الجدول (3): قيم مؤشر الاستقرار المالي Z-SCORE

السنة / المصرف	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	المعدل
مصرف الخليج	24.7	27.6	25.4	26.9	26.8	23.7	20.6	20.6	10.6	22.9
مصرف الاستثمار العراقي	26.6	25.7	24.7	23.8	22.2	23.4	22.4	19.3	22.3	23.3
مصرف بغداد	27	27.3	38.9	40.2	37.5	38.2	32.4	33.9	33.1	34.2
مصرف الاتحاد العراقي	14.9	15	15.1	16.2	17.4	20.1	19.7	19.7	16.5	17.1

المصدر: من أعداد الباحث.

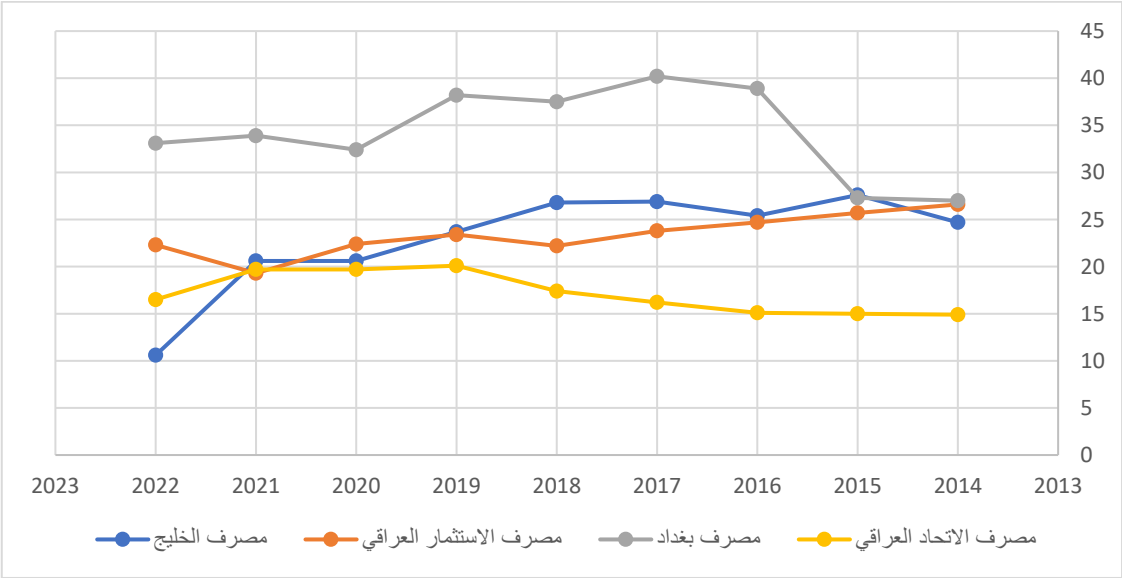

الشكل (4): قيم مؤشر الاستقرار المالي Z-SCORE

بالرجوع إلى الجدول رقم (3) والشكل رقم (4) نلاحظ النقاط الآتية:

- حقق الاستقرار المالي الذي تم قياسه باستخدام نموذج الاستقرار المالي Z-SCORE قيمًا عالية للبنوك المختارة وعينة الدراسة والفترة 2014-2022، أفضل بكثير من المعيار المحدد Z> 2.99، مما يشير إلى أن المصارف تتميز بقدرتها لتقييم المخاطر المختلفة التي قد تواجهها والتحوط منها.

بالإضافة إلى مقدرتها على سداد مختلف الالتزامات لجميع العملاء وتقديم جميع أنواع الخدمات المصرفية بسهولة (سواء في الظروف العادية أو غير العادية)، وبُعدها عن الفشل المالي والضعف المالي..

- حقق بنك بغداد أعلى قيمة مؤشر Z-SCORE بلغت 34.2 بين عينة بحث المصارف التي تمت دراستها في سنوات الدراسة الحالية، مما يجعله يتمتع بقدرة عالية على تحمل المخاطر المحتملة والمفاجئة وامتصاص المخاطر التي قد يواجهها في المجال المالي. والأزمات، وقدرته العالية على لعب دور الوساطة المالية، وقدرته على تقديم جميع الخدمات المصرفية، سواء في ظل الظروف العادية وغير العادية، وبعيدًا عن الفشل المالي والهشاشة المالية، أي إذا انخفضت ربحية المصرف بحوالي 34.2 ضعف الانحراف المعياري حتى يستنفد حقوق الملكية الخاصة به ثم يفشل في الوفاء بالتزاماته المالية تجاه الدائنين، فسوف يقع المصرف في حالة إفلاس مالي، وهو بعيد كل البعد عن القيمة العالية. Z-SCORE مقارنة بالمعيار المحدد Z>2,99.
- من بين المصارف في عينة البحث ولجميع السنوات التي تمت دراستها، حصل مصرف الاتحاد العراقي على أدنى قيمة مؤشر Z-SCORE بلغت 17.1، بالرغم من أنه يحتل المرتبة الأدنى بين المصارف الأخرى في عينة البحث، إلا أنه يتمتع بدرجة عالية من التعرض للمخاطر المحتملة والمخاطر غير المتوقعة وكذلك إمكانية الاستيعاب والقدرة على مواجهة الأزمات المالية، وفي الظروف العادية وغير العادية، بالإضافة إلى تقديم جميع الخدمات المصرفية، له دور كبير في الوسيط المالي، وكذلك بعده عن الفشل المالي والضعف المالي، مما يعني أنه إذا كانت ربحية المصرف أقل بحوالي 17.1 مرة من المعيار، وحتى يتم استنفاد حقوق الملكية وعدم القدرة على الوفاء بالتزاماته المالية، فإن المصرف سيصل إلى فشل مالي. والضعف بسداد الالتزامات تجاه دائنيه، فالأمر بعيد جدًا نظرًا لارتفاع قيمة Z-SCORE بالنسبة إلى المعيار المحدد Z> 2.99.
- يتراوح استخدام نموذج Z-SCORE لقياس قيم الاستقرار المالي للبنوك عينة البحث من 17.1 إلى 34.2، مما يشير إلى أن المصارف عينة البحث قد حققت ربحية عالية نسبيًا ونسب كفاية رأس المال خلال 2014-2022، وحققت الاستقرار المالي والعمل على تحسينه والتخلص من الفشل المالي والضعف المالي.

ثانياً. اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة: قبل البدء في اختبار فرضية التأثير، يجب إجراء اختبار "التوزيع الطبيعي" على المتغيرات المدروسة للتأكد من صحة الأدوات الإحصائية المعلمية في الاختبار، بحيث يمكن التحقق من البيانات الموزعة بشكل طبيعي لفرضية التأثير. اعتمد على اختبار One-Sample Kolmogorov-Smirnov، كما هو موضح في الجدول أدناه:

الجدول (4): اختبار التوزيع الطبيعي

متغيرات الدراسة	قيمة ألفا (α)
مؤشر جودة الموجودات	0.512
مؤشر كفاية راس المال	0.622
مؤشر Z-SCORE	0.410

المصدر: تم تجميع الجدول من قبل الباحث بناءً على نتائج التحليل الإحصائي (SPSS).

يتضح من الجدول رقم (4) أن جميع متغيرات البحث (المتغيرات التابعة والمستقلة) تخضع للتوزيع الطبيعي، لأن قيم (α) لجميع المتغيرات أكبر من (0.05) مستوى الموافقة على

الدراسة، وعندما تكون قيمة (alpha α) أكبر من (0.05) بالنسبة للمتغير في اختبار Kolmogorov-Smirnov، اي تتبع بيانات هذا المتغير توزيعًا طبيعيًا.

ثالثاً. اختبار الفرضيات:

الفرضية الرئيسية الأولى: هناك علاقة تأثير ذات دلالة معنوية بين مؤشرات جودة الموجودات والاستقرار المالي.

يوضح الجدول رقم (5) تقديرات نموذج الانحدار البسيط لانحدار المتغير التابع على المتغير المستقل..

الجدول (5): اختبار التأثير لتقييم مؤشرات السلامة المالية المتمثلة بجودة الموجودات

المتغير المستقل	معامل التحديد R2	(β)	الحد الثابت(T)	(Sig.)	قيمة (F) المحسوبة	(Sig.)
مؤشر جودة الموجودات	3110.	8870.	8915.1	0.000	24.669	0.000

المصدر: تم تجميع الجدول من قبل الباحث بناءً على نتائج التحليل الإحصائي (SPSS).

بالنظر إلى الجدول رقم (5) نلاحظ الآتي:

ثبات دلالة نموذج معامل الانحدار البسيط لمؤشر جودة الموجودات، قيمة (F) المستخرجة من جدول التحليل الإحصائي (ANOVA) هي (24.6)، عند المستوى المعنوي (0.000)، أقل من (5٪)، مما يدل على أن النموذج صحيح، فإن معادلة الانحدار صحيحة. وتجدر الإشارة إلى أن مؤشر جودة الموجودات له تأثير ايجابي على الاستقرار المالي (Z-SCORE)، حيث يصل الحد الثابت (T) إلى (15.1)، ومستوى الأهمية (0.000)، أقل من (5%). من هذا يمكن القول إن جودة الموجودات لها تأثير على تحسين الاستقرار المالي للبنوك التي تمت مقابلتها، وقيمة β معامل الانحدار هي (0.887)، إن المتغير المستقل (مؤشر جودة الموجودات) يمثل حوالي (31%) من التغييرات في المتغير التابع المتمثل في الاستقرار المالي (Z-SCORE)، بينما تتأثر النسبة المتبقية بعوامل أخرى غير هذا المؤشر..

باختصار، نقبل الفرضية الرئيسية الأولى، وهي أن هناك تأثيرًا ايجابيا مهمًا ودالٍ إحصائيًا لمؤشر جودة الموجودات على الاستقرار المالي للبنوك في عينة دراستنا.

الفرضية الرئيسية الثانية: هناك علاقة تأثير ذات دلالة معنوية بين مؤشرات كفاية رأس المال والاستقرار المالي.

يوضح الجدول رقم (6) تقديرات نموذج الانحدار البسيط لانحدار المتغير التابع على المتغير المستقل.

الجدول (6): اختبار التأثير لتقييم مؤشرات السلامة المالية المتمثلة مؤشر كفاية راس المال

المتغير المستقل	معامل التحديد R2	(β)	الحد الثابت(T)	(Sig.)	قيمة (F) المحسوبة	(Sig.)
مؤشر كفاية راس المال	9300.	1.068	8.332	0.000	9.016	0.0000

المصدر: تم تجميع الجدول من قبل الباحث بناءً على نتائج التحليل الإحصائي (SPSS).

بالنظر إلى الجدول رقم (6) نلاحظ الآتي:

ثبات دلالة نموذج معامل الانحدار البسيط لمؤشر نسبة كفاية رأس المال، وبلغت قيمة (F) المستخرجة من جدول تحليل الإحصائي (ANOVA) (9.01)، ومستوى الدلالة (0.000) أقل من (5%)، مما يدل على أن النموذج صحيح وأن الانحدار المعادلة صحيحة. وتجدر الإشارة إلى أن مؤشر كفاية رأس المال له تأثير إيجابي على الاستقرار المالي (Z-SCORE)، حيث يصل الحد الثابت (T) إلى (8.33)، ومستوى الأهمية (0.000) وهو أقل من (5٪). يمكن ملاحظة أن نسبة كفاية رأس المال لها تأثير معزز على الاستقرار المالي للبنوك التي تمت دراستها، وقيمة معامل انحدار بيتا (β) هي (1.06)، إن المتغير المستقل (مؤشر كفاية راس المال) يمثل حوالي (30%) من التغييرات في المتغير التابع المتمثل في الاستقرار المالي (Z-SCORE)، بينما تتأثر النسبة المتبقية بعوامل أخرى غير هذا المقياس.

باختصار، **نقبل الفرضية الرئيسية الثانية** بأن لمؤشر كفاية رأس المال تأثير معنوي طردي وذات دلالة إحصائية على الاستقرار المالي للبنوك في عينة الدراسة.

الاستنتاجات والتوصيات

اولاً. الاستنتاجات: بناءً على ما سبق، نستخلص الاستنتاجات الآتية:

1. تظهر نتائج التحليل الإحصائي أن هناك علاقة تأثير إيجابي "طردي" بين مؤشرات السلامة المالية تتمثل في (جودة الموجودات ونسبة كفاية رأس المال) والاستقرار المالي الذي يمثله (Z-SCORE) في المصارف عينة الدراسة.
2. لمؤشر جودة الموجودات تأثير ايجابي كبير على الاستقرار المالي، وهذا يعني أن كلما زاد مؤشر جودة الموجودات زاد الاستقرار المالي للمصارف عينة الدراسة، أي أن المتغير المستقل الذي يمثله (مؤشر جودة الموجودات) يفسر بشكل تقريبي (31%) من التغيرات المؤثرة للمتغير التابع (Z-SCORE) الذي يمثله الاستقرار المالي.
3. لمؤشر كفاية رأس المال تأثير معنوي "طردي" على الاستقرار المالي، وهذا يعني أن كلما زاد مؤشر كفاية رأس المال زاد الاستقرار المالي للمصارف عينة الدراسة، أي أن المتغير المستقل الذي يمثله (نسبة كفاية رأس المال) يفسر بشكل تقريبي (30٪) من التغيرات المؤثرة للمتغير التابع المتمثل في الاستقرار المالي (Z-SCORE).
4. خلص الباحث إلى أن نسبة كفاية رأس المال للمصارف التجارية العراقية مرتفعة للغاية مقارنة بالموجودات المرجحة بالمخاطر، مما يشير إلى أن المصارف لديها نسبة عالية للغاية من كفاية رأس المال المالي. الاستقرار المالي.
5. للبنوك التجارية العراقية نسب جودة أصول ليست موحدة أو متقاربة، ويعود ذلك إلى الرصيد الذي تخصصه المصارف للتعامل مع مخاطر التخلف عن سداد الائتمان. يعود سبب عدم تجانس جودة الموجودات في عينة المصارف إلى العوامل الآتية:

- بعض المصارف ذات جودة الموجودات المنخفضة، هذا يعني أن نسبة مخصصات القروض المتعثرة منخفضة ولا يفي حتى لو تم شطب جميع القروض المعدومة والمشكوك في تحصيلها.

- كانت جودة أصول بعض المصارف خلال فترة الدراسة مرتفعة نسبيًا، ويرجع ذلك إلى تراجع الائتمان، وانخفاض القروض المتعثرة، وزيادة رصيد احتياطيات القروض المتعثرة في رأس المال.، بحيث تكون نسبة جودة الموجودات عالية جدًا، وهذا لا يعني أن هذه المصارف لا تتخلف عن سداد القروض، بل أن نسبة معينة من الائتمان منخفضة.

ثانياً. التوصيات: من خلال الاستنتاجات السابقة، هناك توصيات عدة خاصة بالمصارف عينة الدراسة:

1. على الجهات الرقابية أن تضع السياسات المناسبة لتعزيز استقرار المصارف المحلية، وبالتالي الصناعة المصرفية ككل، والسعي لتوفير البيئة المناسبة لذلك وتصحيح الانحرافات عند حدوثها، وذلك لمنع حالات التعثر والإفلاس.
2. ضرورة توفير معلومات مالية عن المؤشرات والنسب المعيارية للمصارف التجارية في العراق لتقييم المخاطر على أصول المصرف والتأثير على استقرارها بشكل دوري (يمكن أن يكون ربع سنوي أو نصف سنوي)، أو على الأقل في نهاية كل سنة مالية، وإعلام المصرف بنقاط ضعفه وقوته في مواجهة هذه المخاطر.
3. تحديث مؤشرات المصارف التجارية العراقية والمصارف الأخرى لمراجعتها وفق تطور القطاع المالي والمصرفي وتأثير القطاعات الأخرى على المصارف والعكس، والحصول على هذه التحديثات من وكالات التصنيف الدولية وصندوق النقد الدولي والمصرف المركزي العراقي.
4. على المصارف التجارية في العراق أن تستخدم بانتظام مؤشرات الإنذار المبكر الكلية لتقييم استقرار القطاع المالي والمصرفي، فهناك الكثير منها.
5. إجراء المزيد من الأبحاث حول القطاع المصرفي والنظر في المؤشرات الاقتصادية حيث تلعب دورًا في تحقيق الاستقرار المالي والمصرفي.

المصادر:

اولاً. المصادر العربية:

1. بوهريرة، عباس، مصطفى، عبد اللطيف، (2017)، تحليل مؤشرات السلامة المصرفية في الجزائر. المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، 4 (2).
2. جمال هداش محمد، ياسمين ممدوح ختلان، (2021)، قياس السلامة المالية للمصارف العراقية دراسة تطبيقية لعينة من المصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2013-2018)، جامعة تكريت/كلية الإدارة والاقتصاد/مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية/المجلد 17 /العدد 54 /ج 1
3. حسن بلقاسم غصان، عبد الكريم أحمد قندوز، (2021)، قياس الاستقرار المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية في السعودية للفترة الممتدة من 2007 إلى 2017، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة جامعة الجزائر، المجلد 10، العدد 2، الجزائر.
4. رواء احمد يوسف، (2019)، علاقة المخاطر الائتمانية مع مؤشرات السلامة المالية للمصارف- - دراسة تطبيقية في المصرف الأردني الكويتي للفترة من 2010-2016. جامعة تكريت/ كلية الإدارة والاقتصاد/ مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية/ المجلد (51)، العدد41.

5. زهراء حسين حسن، (2022)، مؤشرات السلامة المالية ودورها في تحسين أداء القطاع المصرفي في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، المجلد 6 العدد 19.
6. صائب سالم محمد، (2022)، تأثير التحفظ المحاسبي في الاستقرار المالي- دراسة تجريبية على عينة من المصارف العراقية، جامعة تكريت، كلية الإدارة والاقتصاد- مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، عدد 18، جزء 1.
7. ضحى ذياب احمد، صبحي حسون، (2021)، مخاطر السيولة المصرفية وتأثيرها في الاستقرار المالي في العراق للمدة 2005-2019، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 71.
8. العميد، (2009)، مؤشرات الحيطة الكلية وامكانية التنبؤ البمكر بالازمات. بغداد: المصرف المركزي العراقي.
9. فهد فرحان عوض، جمال هداش محمد، (2022)، قياس كفاية رأس المال وأثرها في الاستقرار المالي دراسة تحليلية لعدد من المصارف العراقية الخاصة، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 18، العدد 60، الجزء 3.
10. فهد فرحان عوض، جمال هداش محمد، (2023)، قيسا سيولة عدد م المصارف التجارية الخاصة وأثرها على الاستقرار المالي، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة تكريت، المجلد 19، الجزء 4.
11. محمد مرابط والياس خناش، (2020)، تشخيص محددات الاستقرار المالي في المصارف الإسلامية، مجلة مجاميع المعرفة، المجلد 6، العدد 2.
12. مولود رمضان خليفة أبو خريص، (2023)، أثر مؤشرات السلامة المالية على الاستقرار المصرفي في المصارف التجارية الليبية، مجلة الدراسات الاقتصادية- كلية الاقتصاد- جامعة سرت، المجلد 6، العدد 2.

المصادر باللغة الأجنبية:

1. Aspal, Parvesh Kumar, and Dhawan, Sanjeev, (2016), Camels Rating Model For Evaluating Financial Performance of Banking Sector: A Theoretical Perspective', International Journal of System Modeling and Simulation Vol. 1.
2. Hassanpour, s., & Nazemi ardakani, m., (2017), The effect of pre-bankruptcy financial distress on earnings management tools. International review of management and marketing, 7(3).
3. International Monetary Fund, (2006), Financial soundness indicators .Washington: International Monetary Fund.
4. Karaca, Samuray & Özen, Ercan, (2017), Financial Failure Estimation of Companies in BIST Tourism Index by Altman Model and its Effect on Market Prices, Journal of Accounting, Negotiation, and Distribution, vol. 8, issue 2.
5. Nimalathasan. B, (2008), A comparative study of financial performance of banking sector in Bangladesh – An application of CAMELS rating, Annals of University of Bucharest, Economic and Administrative Series, Nr.2. Accelerating the world's research.

6. Onakoya, a. b., & Ayooluwa, o. e., (2017), Bankruptcy and insolvency: an exploration of relevant theories. International journal of economics and financial, 7(3).
7. Ongore, V. O., and Kusa, G. B., (2013), Determinants of financial performance of commercial banks in Kenya", International Journal of Economics and Financial issues, 3(1).
8. Roman, A., & Sargu, A. C., (2013), Analysing the financial soundness of the commercial banks in Romania: an approach based on the camel's framework. Procedia economics and finance, 6, 703-712.